قراءة تحليلية للدور الرقابي لمجلس النواب السادس عشر خلال الدورة العادية الأولى

الأسئلة والمذكرات النيابية والحضور والغياب

إعداد: صبا جمال عمارة

مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

www.jpm.jo
مرصد البرلمان الأردني
Jordanian Parliament Monitor

قراءة تحليلية للدور الرقابي لمجلس النواب
السادس عشر خلال الدورة العادية الأولى

الأسئـــــلة, والمذكرات النيابية, الحضور والغياب

473 سؤالا وجه للحكومة خلال الدورة العادية الاولى من 63 نائباً توجيه

316 سؤالاً لنواب الكتل و 157 المستقلون

تقديم 105 مذكرات والحكومة أجابت على 18 منها

97 نائب سجلوا غيابات بعذر وبدون عذر مقابل 22 التزموا بحضور كافة الجلسات

أجرى مرصد البرلمان الأردني بمركز القدس للدراسات السياسية دراسة تحليلية للدور الرقابي الذي مارسه مجلس النواب السادس عشر خلال الدورة العادية الأولى للمجلس خلال الفترة من 28 تشرين الثاني 2010 إلى 28 آذار 2011.

وتناولت الدراسة الأسئلة والمذكرات النيابية التي وجهها النواب للحكومة خلال تلك الدورة من حيث عددها ومضمونها وتوزيعها على النواب والكتل البرلمانية . كما رصدت الدراسة رقمياً حضور وغياب النواب عن جلسات المجلس خلال أعمال الدورة العادية الأولى .

وهدفت الدراسة للتعرف على أبرز القضايا التي كانت محور اهتمام اعضاء مجلس النواب ومقارنتها بالسياسات الوطنية، كما هدفت لرصد وتحليل مدى اهتمام النواب بالقضايا والمشاكل التي تواجهها المملكة بشكل عام وناخبيهم على الأخص .

وتالياً تفاصيل الدراسة :

الــدور الرقــابي

أولاً: الأسئلة النيابية

بلغ عدد النواب الذين وجهوا أسئلة للحكومة خلال الدورة العادية الأولى للمجلس(63) نائباً، قدموا (473) سؤالاً، مما يعني أن (57) نائبــاً لم يقدمــوا أي سؤال خلال إنعقاد الدورة. وتصدر النائب فــواز الزعبي قائمة النواب الذين تقدموا بأسئلة للحكومة بـ 65 سؤال تلاه النائب محمود الخرابشة بـ 61 سؤال، وبالمرتبة الثالثة كلاً من النائبان سامي الحسنات ومحمد زريقات بـ24 ســؤالاً لــكل منهما، وبالمرتبة الرابعــة النائب أنور العجارمة بـ 18 سؤال، وبالمرتبة الخامســة كلاً من النائبان أحمد الهميسات و غازي عليان حيث وجه كلاً منهما 16 سؤال.

وبحسـب مـا يبينـه الشـكل البياني، نرى أن هناك تفـاوت ملحوظ بين المراتب حيـث أن المرتبتـين الأولى والثانية والتي قدم من خلالهما النائب فواز الزعبي ومحمود الخرابشة بتفوق على المراتب الأخرى حيث كانت متقاربة ، وأيضاً المرتبة الثالثة والرابعة للنائبان سامي الحسنات ومحمد زريقات، بينما نلاحظ الاستقرار في المدرج البياني بعد المراتب العشرة الأولى .

النواب الذين تقدموا بخمسة أسئلة وأكثر

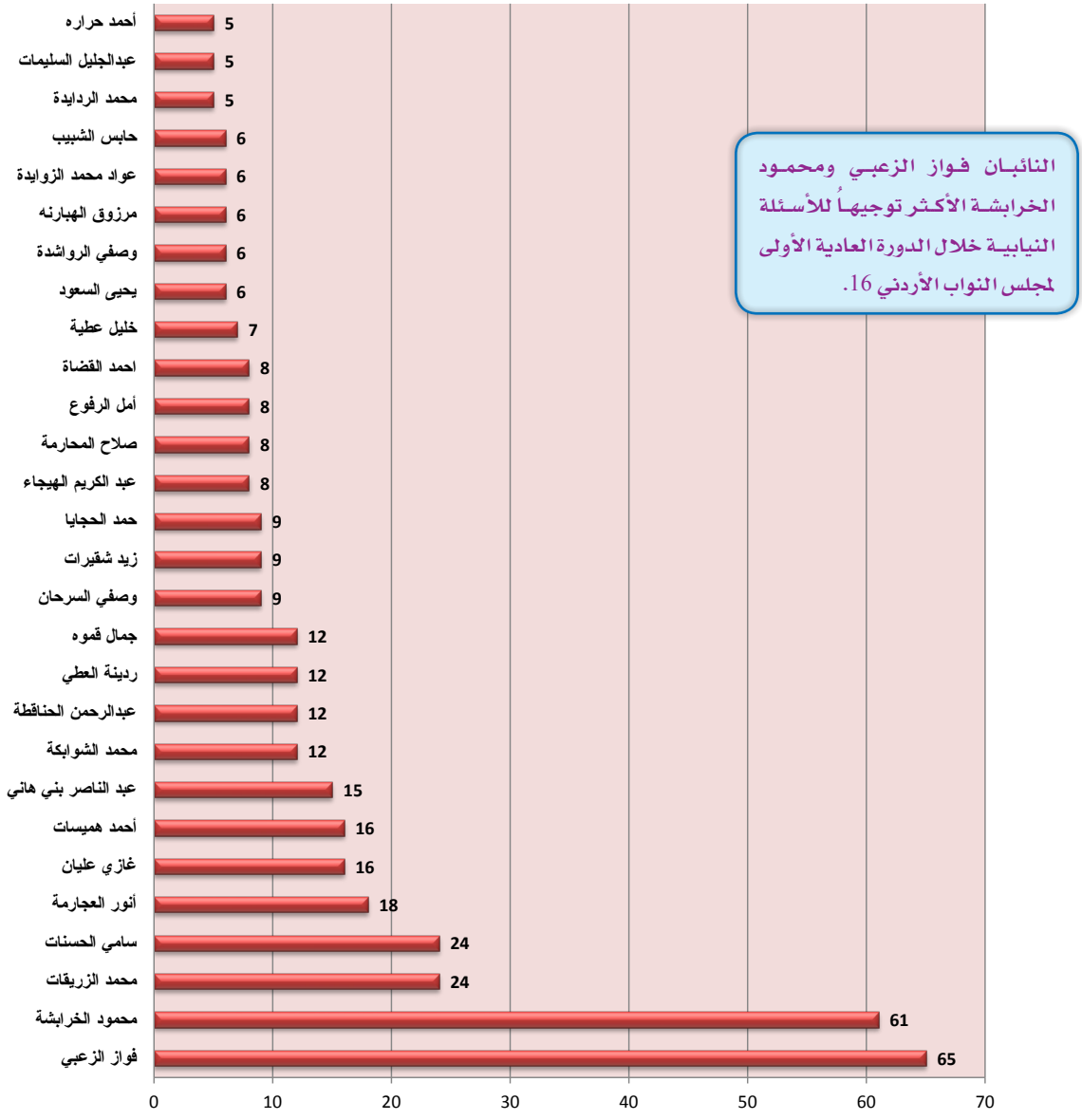

توزيع الاسئلة النيابية على اهتمامات النواب بالسياسات الوطنية :

اعتمد هذا التقرير على منهجية توزيع الأسئلة النيابية من حيث شمولها على المحاور والسياسات الوطنية الثمانية، وهي سياسات الاقتصـاد والمـال والأعمال ، الصحة والتنمية والرفـاه الاجتماعي، البنى التحتية ، تعليم و ثقافة وشـؤون الدينية، الديمقراطية والاصـلاح السياسي، التشريع والعدل،الامن والدفاع، السياسة الخارجية والشـكل البياني التالي يوضح توزيع السياسات خلال الأسئلة الموجهة بالدورة العادية الأولى.

توزيع السياسات الوطنية على الأسئلة الموجه بالدورة العادية الأولى لمجلس النواب 16

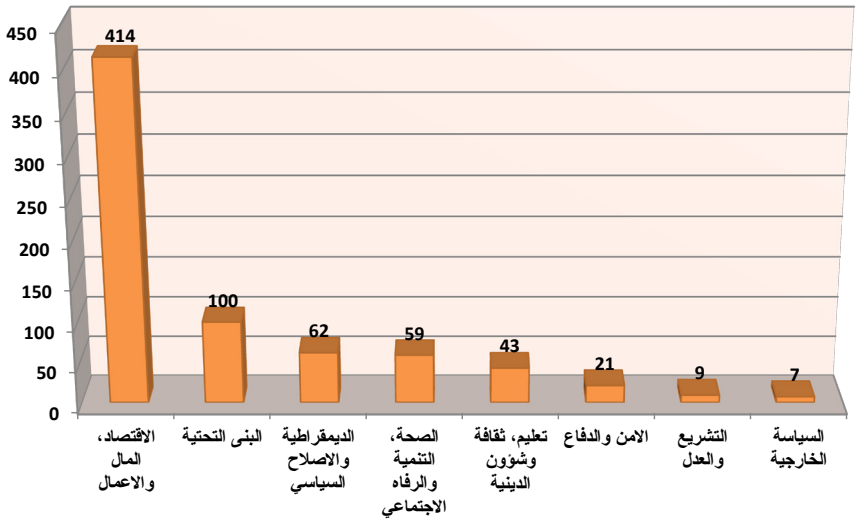

ولقـد أظهرت نتائج التحليـل للأسئلة النيابية ان سياسات الاقتصـاد والمال والأعمال تصـدرت السياسـات الوطنية، وذلك بشمـول (414) سؤال علـى مواضيع الاقتصاد والمال والأعمال ومنها: الصناعة، الموازنة العامة، المديونية مصارف وتأمين، السياحة والاثـار، النظام الضريبي والمالي، الزراعـة / الثروة الحيوانية، ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة، البطالة،التشغيل والتدريب المهني، المساءلة ومحاربة الفساد، الاصلاح الاداري والقطاع العام، الخصخصة والاصلاح الاقتصادي، جمارك / اعفاء الجمركية، بورصة وشركا ت وبنوك، جذب الاستثمار.

المساءلة ومحاربة الفساد الأعلى اهتماماً بالأسئلة النيابية الموجهة للحكومة بالدورة العادية الأولى .

بالمرتبة الثانية سياسات البنى التحتية حيث تقدم النواب ب(100) سؤال، فقد تضمنت 6 محـاور توزعت كالآتـي: صرف صحي، المياه والـري، الطاقة والـثروة المعدنية، النقل والمواصلات، الاتصالات والبريد وتكنولوجيا المعلومات، البيئة.

الطاقة والثروة المعدنية من أعلى سياسات البنى التحتية، توجيهاً للأسئلة ب (45) سؤالاً.

سياسـة الديمقراطيـة والاصـلاح السياسـي بالمرتبة الثالثـة حيث تقـدم فيها (62) سـؤالاً، وتوزعت على الحكم المحلي والبلديات، تمكـين المرأة، تمكين الشباب، الحريات العامـة، حريـة الصحافـة واستقلاليـة وسائل الاعـلام، التجنيس وسحـب الجنسية، العنـف المجتمعي، المواطنة والوحدة الوطنية، الاصلاح الانتخابي وتطوير اداء البرلمان، الاصـلاح السياسـي والمشاركة، تكافؤ الفرص وسيادة القانـون، النقابات والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.

الحكم المحلي والبلديات من أعلى المحاور حيث تقدم النواب ب (22) سؤالاً

السكن أعلى سياسات الصحة،التنمية والرفاه الاجتماعي، توجيهاً للأسئلة بـ (16) أسئلة.

وبالمرتبة الرابعة محور الصحة، التنمية والرفاه الاجتماعي فقد توجه (59) سؤالاً ضمن المواضيع التالية: الجريمة، السكن، الاسرة والطفل، ذوي الاحتياجات الخاصة، تطوير انظمة التقاعد والضمان الاجتماعي، الأمن ا لغذائي، الفقر، المخدرات والمنشطات والخمور، الصحة، قوانين العمل والعمال.

النظام التعليمي والجامعات من أعلى سياسات التعليم والثقافة والشؤون الدينية، بتوجيهها للأسئلة بـ(12) سؤال.

بالمرتبة الخامسة سياسة التعليم والثقافة والشؤون الدينية (43) سؤالاً توزعت على تربية وتعليم العالي، سياسات القبول، الثقافة والابداع، البحث العلمي والاختراع، أوقاف وشؤون دينية، النظام التعليمي، الجامعات.

الموارد البشرية من أعلى سياسات الأمن والدفاع، توجيهاً للأسئلة بـ (10) أسئلة، ومكافحة الإرهاب أقلها.

من خلال الأسئلة التي وجهها النواب للحكومة فقد أظهرت النتائج أن سياسة الأمن والدفاع بالمرتبة السادسة من حيث التوجيه للأسئلة بـ 21 سؤالاً. وتوزعت على المحاور التالية: مكافحة الإرهاب، مهددات الأمن الوطني، تعزيز الاجهزة الامنية، الموارد البشرية، الخدمة الالزامية.

المعاهدات والاتفاقيات الدولية أعلى سياسات التشريع والعدل، توجيها للأسئلة بـ (7) أسئلة.

سياسات التشريع والعدل بالمرتبة السابعة بتوجيه (9) أسئلة نيابية موزعة على الاصلاح القضائي واستقلاليته، المعاهدات والاتفاقيات الدولية، الاصلاح الدستوري، السجون ومراكز التأهيل.

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية الأعلى بـ (7) أسئلة، وأقلها التطبيع

بالمرتبة الأخيرة والثامنة السياسة الخارجية بـ (7) أسئلة على السياسات الخارجية والعلاقات الدولية، التطبيع.

توزيع الأسئلة على الكتل النيابية :

الكتلة النيابية	عدد الأسئلة
التجمع الديمقراطي	16
التغيير	64
التيار الوطني	17
الشعب	30
العمل الوطني	19
المستقلة	30
الوفاق	140
المستقلون	157
المجموع	**473**

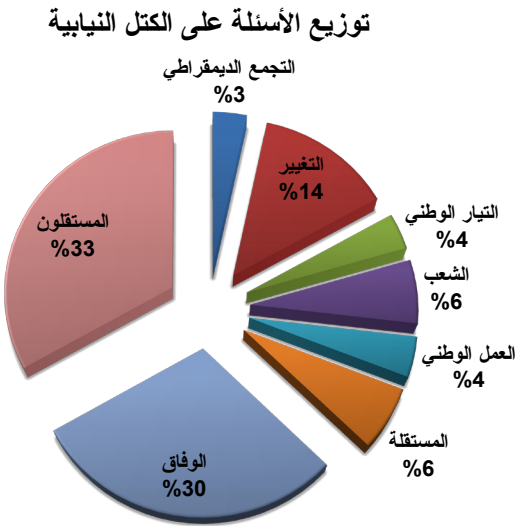

وجه نواب الكتل النيابية 316 سؤالاً بينما النواب المستقلون عن الكتل 157 سؤال.

كشفت نتائج التحليل أن كتلة الوفاق الوطني نالت النصيب الأكبر من الأسئلة الموجهة ب (140) سؤال وبنسبة 30 % وتلتها كتلة التغير بتوجيه (64) سؤال وبنسبة 14 % من بين الكتل النيابية، وبالمرتبة الثالثة كلاً من كتلة الشعب والكتلة المستقلة بتوجيه 30 سؤال وبنسبة 6 %، بينما كتلة العمل الوطني وجه أعضائها (19) سؤال وبنسبة 4 % واحتلت المرتبة الرابعة . وبالمرتبة الخامسة كتلة التيار الوطني بتوجيه أعضاءها (17) سؤال، بنسبة 4 %، وكتلة التجمع الديمقراطي بالترتيب السادس بتوجيه اعضائها (16) سؤال وبنسبة 3 %، بينما النواب المستقلون عن الكتل النيابية قد قدموا (157) سؤالاً، بنسبة 33 %.

1. كتلة الوفاق الوطني

تعتبر كتلة الوفاق الوطني الأكثر توجيها للأسئلة بعدد (140) سؤالاً، وقد توزعت هذه الأسئلة على محاور السياسات الوطنية، فالمرتبة الأولى الاقتصاد والمال والأعمال كان من اهتمام الكتلة بنسبة (46 %) وتركز هذه الاهتمام بمحور "المساءلة ومحاربة الفساد"، ثم تلتها بالمرتبة الثانية الصحة والتنمية والرفاه الاجتماعي بنسبة (21 %) وكان أعلاها محور "السكن"، وبالترتيب الثالث البنى التحتية بنسبة (15 %) وكان أعلاها محور "الطاقة والثروة المعدنية"، وبالمرتبة الرابعة الديمقراطية والإصلاح السياسي من اهتمام نواب الكتلة بنسبة (9 %) وأعلاها كان محور "الحكم المحلي والبلديات"، وبالمرتبة الخامسة التعليم والثقافة والشؤون الدينية بنسبة (6 %) وكان التركيز على محور "النظام التعليمي"، والأمن والدفاع كان بنسبة (3 %) بالمرتبة السادسة، وبالمرتبة الأخيرة كلاً من السياسة الخارجية ومحور التشريع والعدل بنسبة لم تتجاوز (0.4 %) لكلاهما.

اهتمامات كتلة الوفاق الوطني بالسياسات الوطنية

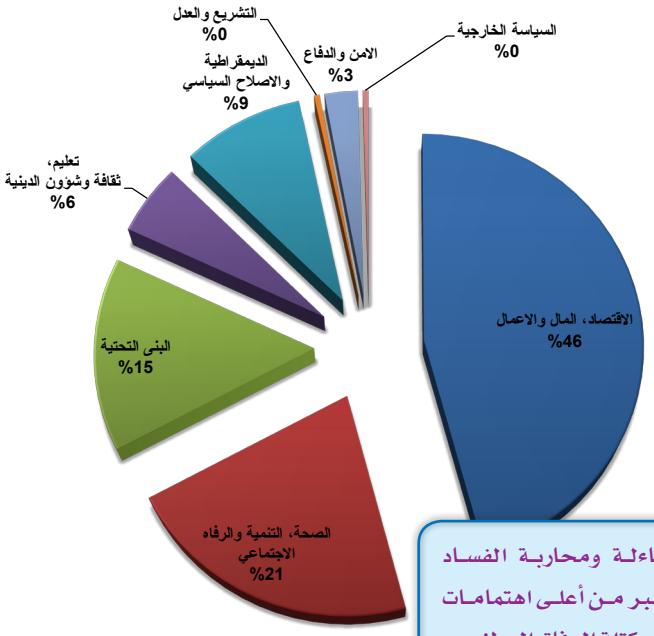

المساءلة ومحاربة الفساد تعتبر من أعلى اهتمامات نواب كتلة الوفاق الوطني

2. كتلة التغير

تعتبر كتلة التغير بالمرتبة الثانية من خلال توجيه (64) سؤالاً للحكومة، وفيما يتعلق بتوزيع هذه الأسئلة على السياسات الوطنية، فقد أظهرت النتائج أن سياسة الاقتصاد والمال والأعمال بالمرتبة الأولى بنسبة(53 %) من خلال الشكل التالي، وعن أعلى اهتمام لهذه السياسة محوري "المساءلة ومحاربة الفساد" و"الاصلاح الاداري و القطاع العام"، والمرتبة الثانية البنى التحتية بنسبة (14 %)من خلال التركيز على قضايا "الطاقة والثروة المعدنية" و"البيئة" وكذلك "المياه والري"، وبالترتيب الثالث التعليم والثقافة والشؤون الدينية بنسبة (12 %) من خلال الاهتمام بقضايا "النظام التعليمي،

اهتمامات كتلة التغيير بالسياسات الوطنية

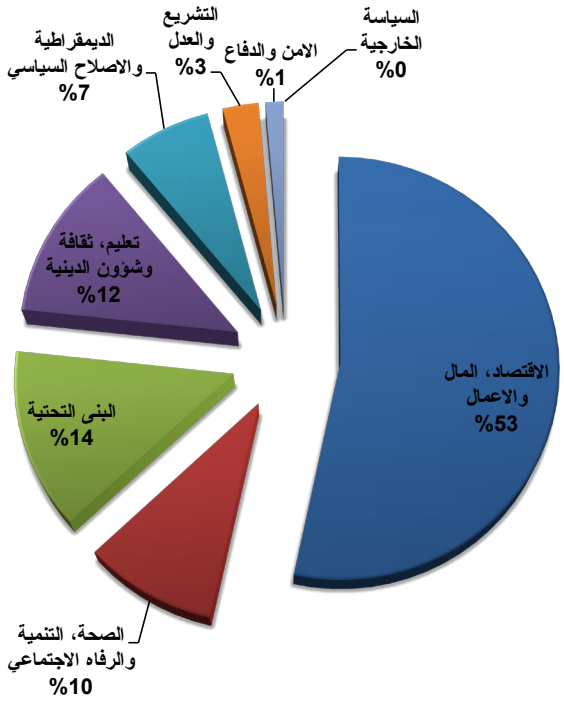

والجامعات والتربية والتعليم العالي وسياسات القبول" ، وبالمرتبة الرابعة محور الصحة والتنمية والرفاه الاجتماعي بنسبة (10 %) من خلال التركيز على محوري "السكن" و"قوانين العمل والعمال" وبالمرتبة الخامسة الديمقراطية والإصلاح السياسي بنسبة (7 %) من خلال الاهتمام بقضايا "الحكم المحلي والبلديات" و"حرية الصحافة واستقلالية وسائل الاعلام" و"تكافؤ الفرص وسيادة القانون" ، وبالمرتبة السادسة التشريع والعدل بنسبة (3 %) من خلال اهتمام اعضاء الكتلة بمحوري "الاصلاح القضائي واستقلاليته" و "المعاهدات والاتفاقيات الدولية" ، بينما المرتبة الأخيرة فكانت للأمن والدفاع بنسبة (1 %) ، **ولم يكن هنالك اهتمام من جانب نواب الكتلة بالسياسات الخارجية.**

3. كتلة الشعب

اهتمامات كتلة الشعب بالسياسات الوطنية

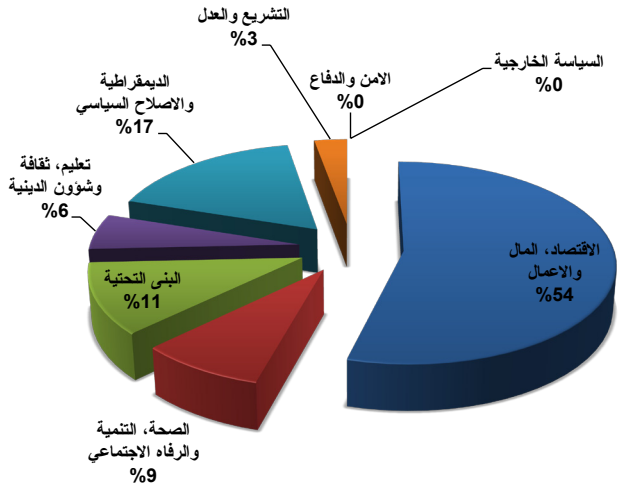

وجهت كتلة الشعب (30) سؤالاً، وقد توزعت الأسئلة على ستة سياسات ، حيث ان اهتمامهم بالاقتصاد والمال والأعمال كان الأكبر بنسبة وصلت (54 %) وهي نسبة تعتبر عالية مقارنةً بالمحاور الأخرى، وأظهرت نتائج التحليل أن قضايا "المساءلة ومحاربة الفساد" و"الاصلاح الاداري و القطاع العام" ، من أعلى القضايا التي ركز عليها أعضاء الكتلة، وبالمرتبة الثانية الديمقراطية والإصلاح السياسي وبنسبة (17 %) حيث أهتم اعضاء الكتلة بقضية "الحكم المحلي والبلديات" ، تلتها بالمرتبة الثالثة البنى التحتية بنسبة (11 %) ، من خلال تركيزهم على محور "المياه والري" وبالمرتبة الرابعة الصحة والتنمية والرفاه الاجتماعي بنسبة وصلت (9 %) ، بينما المرتبة الخامسة كان التعليم والثقافة والشؤون الدينية بنسبة (6 %) وركز نواب الكتلة على قضايا "الثقافة والابداع" ، "اوقاف وشؤون دينية" ، وبالمرتبة السادسة التشريع والعدل بنسبة (3 %) ، **ومن الملاحظ أن اهتمام نواب كتلة الشعب لم يتركز على محوري الأمن والدفاع، ومحور السياسة الخارجية.**

4. الكتلة المستقلة

اهتمامات الكتلة المستقلة بالسياسات الوطنية

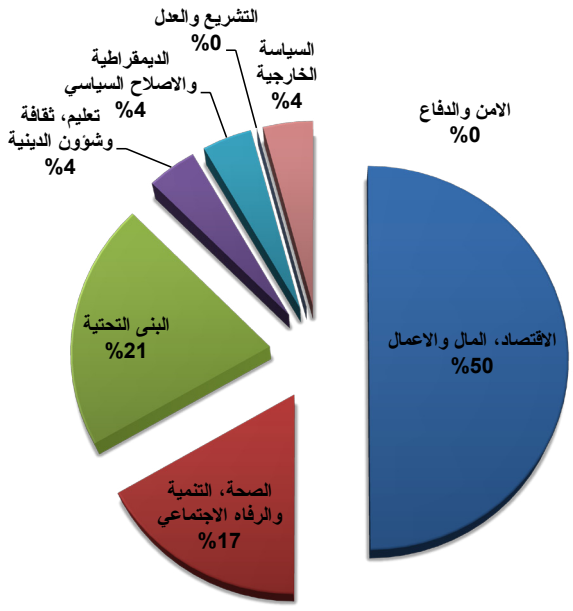

وجهت الكتلة المستقلة (30) سؤالاً، وقد كشفت نتائج التحليل أن (50%) من تركيز أعضاء الكتلة قد انصب على محور الاقتصاد والمال والأعمال من خلال قضايا "المساءلة ومحاربة الفساد، الاصلاح الاداري و القطاع العام، الخصخصة والاصلاح الاقتصادي، مصارف وتأمين، والصناعة " ، تلاها بالمرتبة الثانية محور البنى التحتية بنسبة (21 %) وقد تناول قضايا "الطاقة والثروة المعدنية، البيئة" ، واحتل المرتبة الثالثة الصحة، التنمية والرفاه الاجتماعي بنسبة (17 %) توزعت على "السكن، وتطوير انظمة التقاعد والضمان الاجتماعي، والصحة" ، وبالمرتبة الرابعة احتل كلاً من السياسة الخارجية، والديمقراطية والإصلاح السياسي، والتعليم والثقافة والشؤون الدينية بنفس النسبة حيث بلغت (4 %) ، **كما بينت النتائج أن اهتمام اعضاء الكتلة كان متدني بالنسبة لسياسات التشريع والعدل والأمن والدفاع.**

5. كتلـة العمـل الوطنـي

وجه أعضـاء كتلة العمل الوطني خـلال الدور العادية الأولى (19) سؤالاً، توزعت مواضيعها على السياسات الوطنيـة، حيث ان سياسات الاقتصاد والمال والأعمال قد شكلت النسبة الأكـبر بنسبة (56 %) وقد تناولت قضايا "المساءلة ومحاربة الفساد و الاصلاح الاداري و القطاع العام و الخصخصة والاصلاح الاقتصادي، الزراعـة / الـثروة الحيوانيـة، البطالة،التشغيـل والتدريـب المهني".وبالمرتبـة الثانيـة محـور الصحة والتنمية والرفاه الاجتماعي بنسبة (16 %)، وتناولت القضايا المتعلقة في "السكن، تطوير انظمة التقاعد والضمان الاجتماعـي"، ومحور الأمن والدفاع بنسبة (10 %) ، بينمـا السياسة الخارجيـة والديمقراطية والإصـلاح السياسي والبنـى التحتية فكانت بالترتيب الرابـع وبنسبة (6 %) وهي ضعيفة مـن خلال شمولها على قضايا "السياسة الخارجية والعلاقات الدولية" من جانب، ومن جانب آخر على "تمكين الشباب ،وتكافؤ الفرص وسيادة القانون"، **بينما محاور التشريع والعدل، والتعليم والثقافة والشؤون الدينية لم تكن من اهتمامات اعضاء الكتلة.**

اهتمامات كتلة العمل الوطني بالسياسات الوطنية

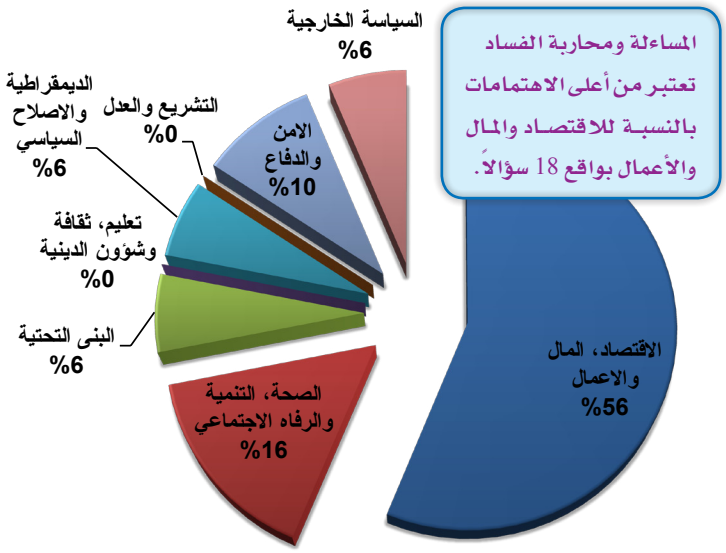

6. كتلـة التيـار الوطنـي

وجه اعضاء كتلة التيـار الوطني (17) سؤالاً وتوزعت مواضيعها على محـاور السياسات الوطنية، فبالمرتبة الأولى كان الاقتصـاد والمـال والأعمـال مـن اهتمـام اعضـاء الكتلـة بنسبة (63 %) حيـث تركز الاهتمام في قضايـا "المساءلـة ومحاربة الفسـاد" و"الاصلاح الاداري والقطـاع العـام و الزراعـة / الـثروة الحيوانيـة، النظـام الضريبـي والمـالي، الخصخصـة والاصـلاح الاقتصـادي، ارتفـاع الاسعـار وغـلاء المعيشة"

ثـم تلتهـا بالمرتبـة الثانيـة البنـى التحتيـة بنسبـة (18.2%)، وقـد تناولـت قضايـا "الطاقـة والثروة المعدنيـة، الاتصالات والبريد وتكنولوجيا المعلومات، المياه والري".

اهتمامات كتلة التيار الوطني بالسياسات الوطنية

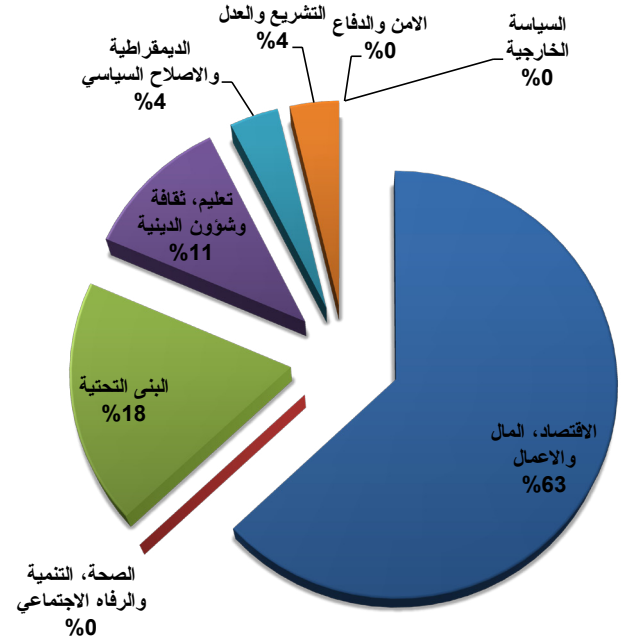

وبالمرتبـة الثالثـة التعليـم والثقافة والشـؤون الدينية بنسبـة (9.1 %) بمـا تضمنته من قضايا "تربيـة وتعليم عالي"، وبالمرتبة الرابعة كلاً مـن التشريع والعدل بقضية "المعاهدات والاتفاقيـات الدوليـة" وكذلك محور الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي بقضية "الحكم المحلي والبلديات" ومحور الصحة، والتنمية والرفاه الاجتماعي بقضية "السكن" وكانت تلك المحاور الثلاثة السابقة بنسبة (3 %). **ولم تحظ محاور السياسة الخارجية والأمن والتشريع أي اهتمامات من جانب نواب الكتلة.**

7. كتلة التجمع الديمقراطي

وجهت كتلة التجمع الديمقراطي (16) سؤال للحكومة وقد توزعت مواضيع هذه الأسئلة وقد أظهرت النتائج أن (64 %) من تركيز نواب الكتلة على محور الاقتصاد والمال والأعمال بنسبة من خلال الاهتمام بقضايا "المساءلة ومحاربة الفساد، الخصخصة والاصلاح الاقتصادي، الصناعة، الاصلاح الاداري و القطاع العام، مصارف وتأمين، جذب الاستثمار"، وبالمرتبة الثانية محور البنى التحتية بنسبة (24 %) بتناولها للقضايا "الطاقة والثروة المعدنية، المياه والري، النقل والمواصلات"، وبالمرتبة الثالثة الأمن والدفاع من خلال "الموارد البشرية، و تعزيز الاجهزة الامنية" بنسبة (9 %)، والمرتبة الرابعة التشريع والعدل قد سجلت نسبة (3 %)، **ولم يكن للكتلة اي اهتمام بالنسبة لمحاور السياسات الخارجية وكذلك الصحة والتنمية والرفاه الاجتماعي، والديمقراطية والإصلاح السياسي.**

اهتمامات كتلة التجمع الديمقراطي الوطني بالسياست الوطنية

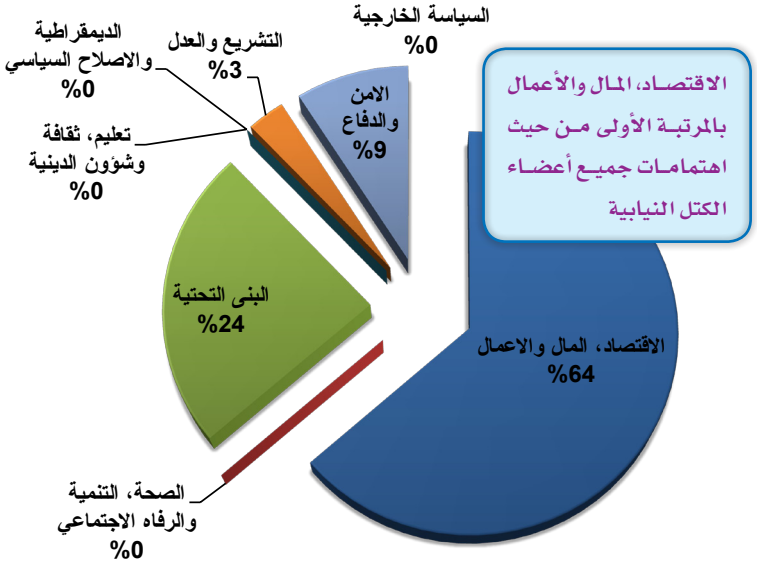

ثانياً: المذكرات النيابية

قدم النواب في الدورة العادية الأولى وفقاً لبيانات المجلس 105 مذكرة تمت الاجابة على 18 مذكرة وقد أدرج منها (104) وهناك مذكرة خاصة لم تدرج بقسم الشؤون البرلمانية. وتوزعت المذكرات على النحو التالي:

أولاً: المذكرات المقدمة من اللجان النيابية.

- مذكرتان للجنة الصحية والبيئية.
- مذكرة واحدة للجنة التوجيه الوطني.

ثانياً: 57 مذكرة مقدمة من نواب فرادى موزعة كالتالي:

- مذكرة مقدمة من النائب جميل النمري.
- مذكرة من النائب محمد المراعية.
- مذكرة من النائب أحمد هميسات.
- 4 مذكرات من النائب ريم بدران.
- 28 مذكرة من النائب سالم الهدبان.
- مذكرتان من النائب مبارك الطوال.
- 3 مذكرات من النائب جمال قموة.
- 14 مذكرة من النائب نضال القطامين.
- مذكرة واحدة من النائب خالد الحياري.

التوزيع النسبي للمذكرات النيابية

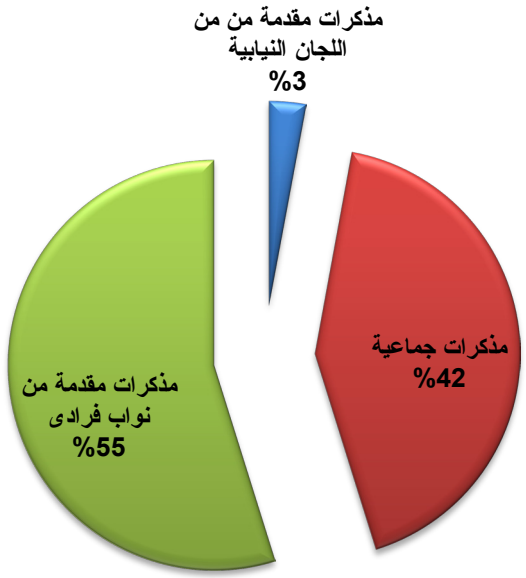

- مذكرة واحدة من النائب صالح الوريكات
- مذكرة واحدة من النائب مرزوق الدعجة.

ثالثاً: قدم النواب 44 مذكرة جماعية في عدة قضايا وسياسات مختلفة.

أهم المحاور الأساسية التي ركزت عليها المذكرات الفردية.

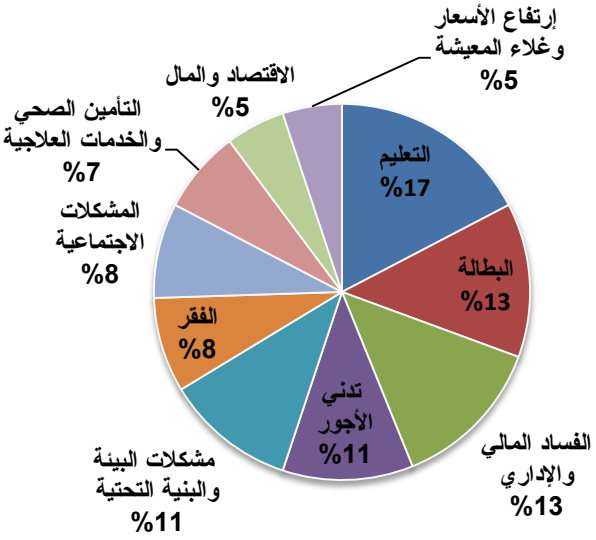

نلاحظ أن محور التعليم يعد الأبرز بالنسبة لاهتمام النواب بنسبة (17 %) وبالمرتبة الثانية بنسبة (13 %)، البطالة والفساد بنوعيه المالي والإداري، وتدني الأجور والمشكلات البيئة والبنية التحتية بالمرتبة الثالثة وبنسبة (11 %)، والفقر والمشكلات الاجتماعية جاءت متوسطة بالمرتبة الرابعة (8 %)، بينما التأمين الصحي والخدمات العلاجية فكانت المرتبة الخامسة بنسبة (7 %)، وأدنى هذه النسب كانت الاقتصاد والمال وارتفاع الأسعار بنسبة (5 %).

أهم المحاور الأساسية التي ركزت عليها المذكرات الجماعية.

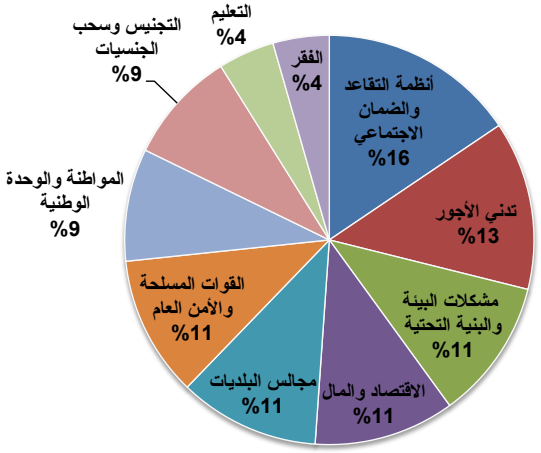

لقد احتلت أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي المرتبة الأولى بالنسبة لاهتمام النواب حيث بلغت النسبة (16 %)، وجاء بالمرتبة الثانية تدني الأجور بنسبة (13 %) وبالمرتبة الثالثة كل من المشكلات البيئية والبنية التحتية والاقتصاد والمال والقوات المسلحة والأمن العام وكذلك المجالس البلدية بنسبة (11 %)، وكانت قضية الفقر والتعليم من آخر الاهتمامات بنسبة (4.4 %).

توزيع المذكرات على الكتل النيابية

الكتل النيابية	عدد أعضاء الكتلة	عدد توقيع الاعضاء على المذكرات
كتلة التغيير	12	58
كتلة الشعب	15	65
كتلة العمل الوطني	14	59
كتلة الوفاق الوطني	22	76
الكتلة المستقلة	11	43
كتلة التيار الوطني	12	46
التجمع الديمقراطي	8	30

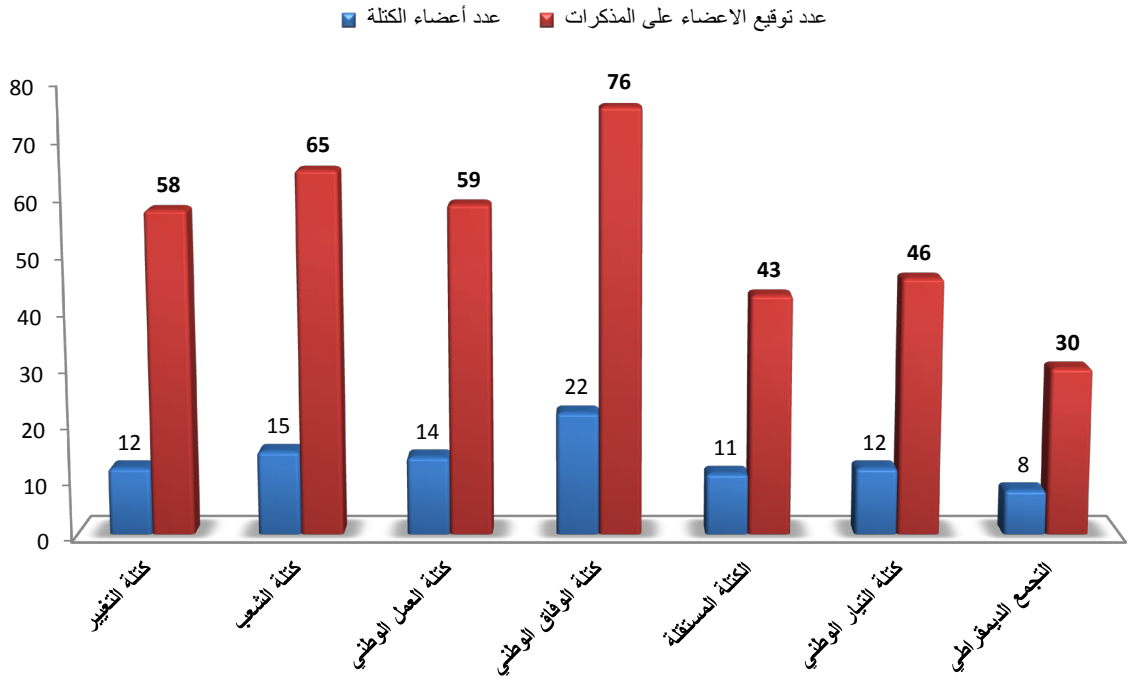

1. كتلـة الشعـب

ركز أعضاء كتلة الشعب على قضية تدني الأجور بنسبة 21.5 %، وبالمرتبة الثانية قضية التعليم بنسبة 18.5 %، بينما المشكلات البيئة والبنية التحتية تقدم بطرحها 11 نائب بنسبة 17 %، وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة بنسبة 11 %، والمشكلات الاجتماعية أهتـم بهـا فقط 6 نـواب من أعضاء الكتلـة وبنسبـة 9.2 %، وبالنسبة لأولوية الفقر فقـد كانت بدرجة متوسطـة وبنسبة 8 %، وكانت أقل الاهتمامات قضية البطالة وبنسبة 2 %، ويبين الشكل التالي التوزيع النسبي لاهتمام اعضاء الكتلة بأولويات الأجندة الوطنية.

أهم القضايا التي ركز عليها أعضاء كتلة الشعب بالنسبة للأولويات الوطنية

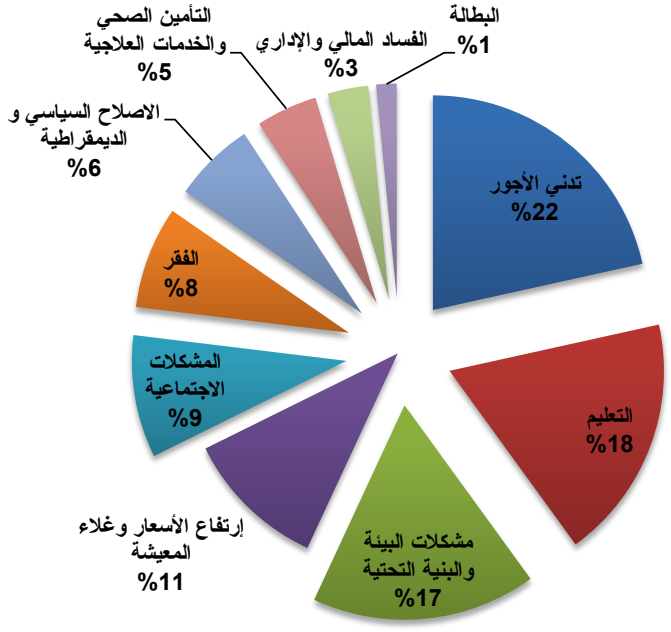

المحاور	العدد
تدني الأجور	12
التعليم	12
مشكلات البيئة والبنية التحتية	10
ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة	6
الاصلاح السياسي و الديمقراطية	6
المشكلات الاجتماعية	4
الفقر	4
التأمين الصحي والخدمات العلاجية	3
الفساد المالي والإداري	1
البطالة	1

2. كتلة العمل الوطني:

لا يوجد فرق كبير بين اهتمام الكتلة السابقة وكتلة العمل الوطني فنجد قضية تدني الأجور والتعليم بالمرتبة الاولى وبنسبة 20 %، والمرتبة الثانية المشكلات البيئية والبنية التحتية وبنسبة 10 %، وبالمرتبة الثالثة كان كلاً من ارتفاع الاسعار والإصلاح السياسي وبنسبة 10 %، وكانت أدنى هذه المحاور بالنسبة لاهتمام أعضاء الكتلة البطالة والفساد وبنسبة 2 %.

أهم القضايا التي ركز عليها أعضاء كتلة العمل الوطني بالنسبة للأولويات الوطنية

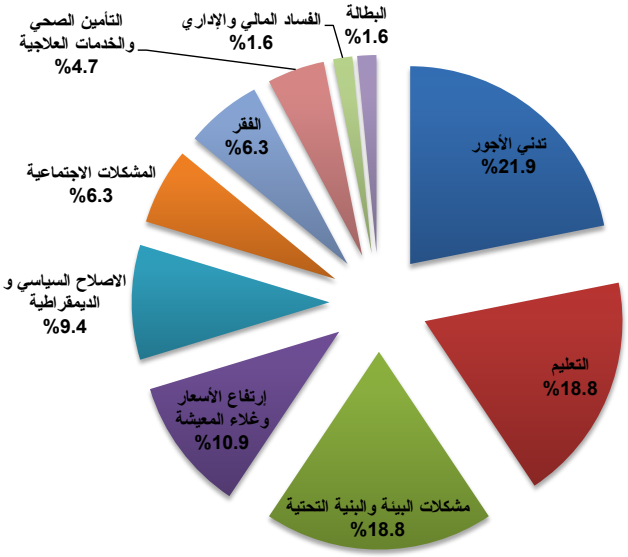

المحاور	العدد
تدني الأجور	12
التعليم	12
مشكلات البيئة والبنية التحتية	10
ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة	6
الاصلاح السياسي و الديمقراطية	6
المشكلات الاجتماعية	4
الفقر	4
التأمين الصحي والخدمات العلاجية	3
الفساد المالي والإداري	1
البطالة	1

3. كتلة التيار الوطني:

إن اهتمام اعضاء كتلة التيار الوطني تركز على محور تدني الأجور وبعدد اعضاء (10) وبنسبة 22 % بالمرتبة الأولى بينما التعليم فكان بالمرتبة الثانية بنسبة (20 %)، بينما ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة ومحور التأمين الصحي والخدمات العلاجية والمشكلات الاجتماعية فكانت بالمرتبة الثالثة بدرجة متشابهة وبنسبة 13 % لكل منهم، بينما نلاحظ أن محور الإصلاح السياسي والفساد المالي والبطالة كان من أقل الاهتمامات بالنسبة لأعضاء الكتلة ولم يتناولوا هذه القضايا بمذكراتهم النيابية.

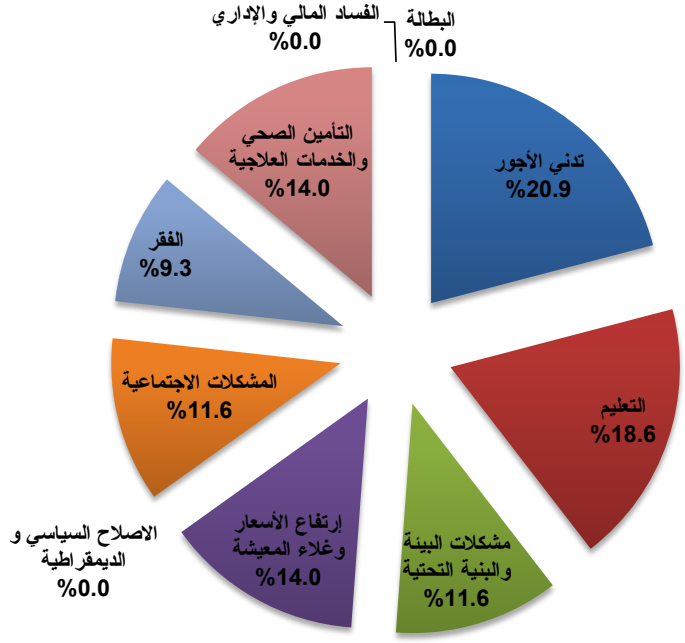

المحاور	العدد
تدني الأجور	10
التعليم	9
مشكلات البيئة والبنية التحتية	6
ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة	6
الاصلاح السياسي و الديمقراطية	6
المشكلات الاجتماعية	5
الفقر	4
التأمين الصحي والخدمات العلاجية	0
الفساد المالي والإداري	0
البطالة	0

4. كتلة الوفاق الوطني:

تركـز اهتمام اعضـاء كتلة الوفاق الوطني بالمذكرات النيابيـة، بالدرجة الأولى على التعليم بعـدد 16 عضو من إجمالي اعضاء الكتلـة (22) عضـواً بنسبة 21 %، وبالمرتبة الثانية محور تدني الأجور والمشكلات البيئـة والبنية التحتية بنسبة 20 % وبالمرتبة الثالثة التأمين الصحي والخدمات العلاجية بنسبة 13 %، بينما محور ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة جاء بالمرتبة الرابعة بنسبة 11 %، وكلاً من المشكلات الاجتماعية والفقر بالمرتبة الخامسة بنسبة 7 % وهي متوسطة بينما الإصلاح السياسي والديمقراطية والفساد المالي والإداري فكانت النسب متدنية لم تتجاوز 1.3 %، بينما محور البطالة لم يلق أي اهتمام من اعضاء الكتلة.

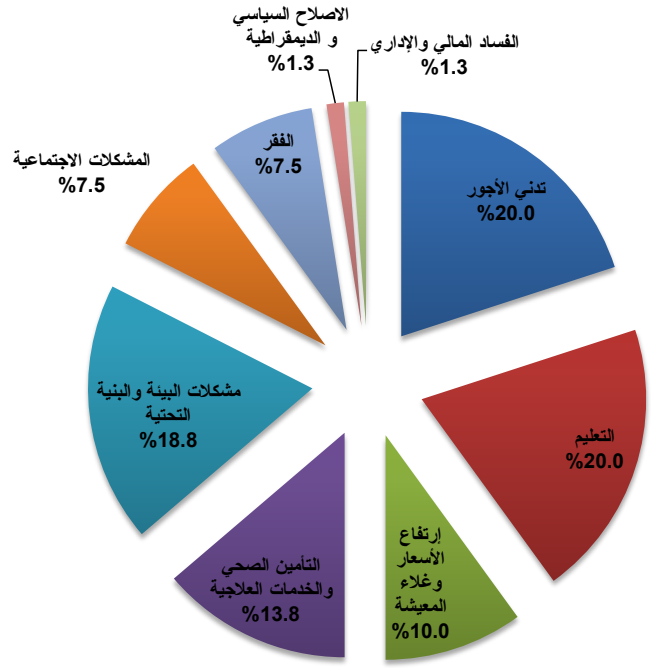

المحاور	العدد
تدني الأجور	16
التعليم	15
مشكلات البيئة والبنية التحتية	15
ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة	10
الاصلاح السياسي و الديمقراطية	8
المشكلات الاجتماعية	5
الفقر	5
التأمين الصحي والخدمات العلاجية	1
الفساد المالي والإداري	1
البطالة	0

5. كتلة التجمع الديمقراطي الوطني:

لم تختلـف كثـيراً كتلة التجمع الديمقراطي عن الكتل الأخرى من خـلال تركيز واهتمام اعضائها على محور تدني الاجور بنسبة 23 % وبنفـس الدرجة لمحور التأمين الصحي والخدمات العلاجية، بالمرتبة الثانية ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وبنسبة 20 %، وكلاً من التعليم والمشكلات البيئة والبنية التحتية بنسبة 10 % والفساد المالي والإداري بالمرتبة الرابعة بنسبة 7 % وأقلها محور المشكلات الاجتماعية والإصلاح السياسي والديمقراطية بنسبة 3 %، ولم يكن هناك اهتمام بمحوري الفقر والبطالة من جانب اعضاء كتلة التجمع الديمقراطي الوطني.

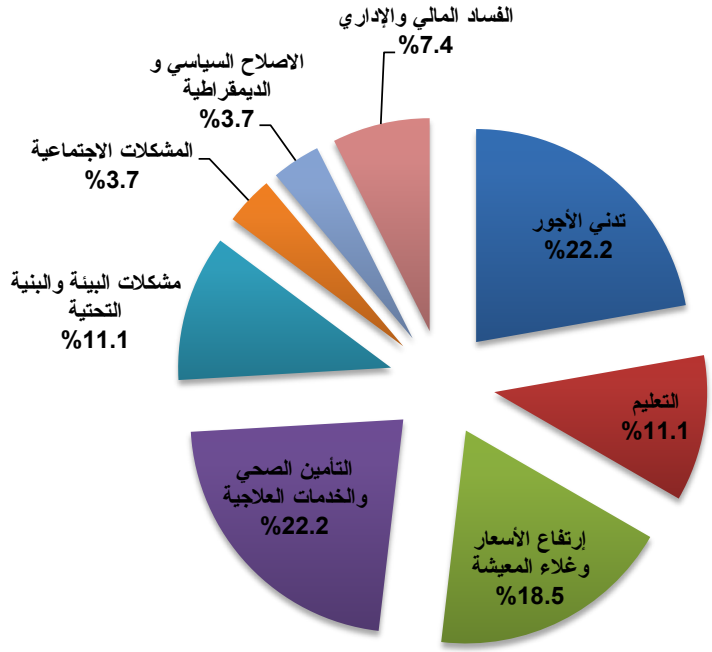

المحاور	العدد
تدني الأجور	7
التعليم	7
مشكلات البيئة والبنية التحتية	6
ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة	3
الاصلاح السياسي و الديمقراطية	3
المشكلات الاجتماعية	2
الفقر	1
التأمين الصحي والخدمات العلاجية	1
الفساد المالي والإداري	0
البطالة	0

6. الكتلة المستقلة:

اهتـم اعضـاء الكتلـة المستقلة بمحور التعليـم حيث احتل المرتبـة الأولى بنسبـة 19 %، وبالمرتبة الثانية كانـت لكل من محوري المشـكلات الاجتماعيـة ومشـكلات البيئة والبنية التحتيـة بنسبة 16 %، والتأمـين الصحي والخدمات العلاجيـة وتدني الاجور بالمرتبـة الثالثـة بنسبـة 14 %، واحتـل المرتبة الرابعة ارتفـاع الاسعار وغلاء المعيشـة بنسبة 9 %، بينما لم يكـن هناك اهتمام بالفساد المالي والإداري والبطالة لدى اعضاء الكتلة.

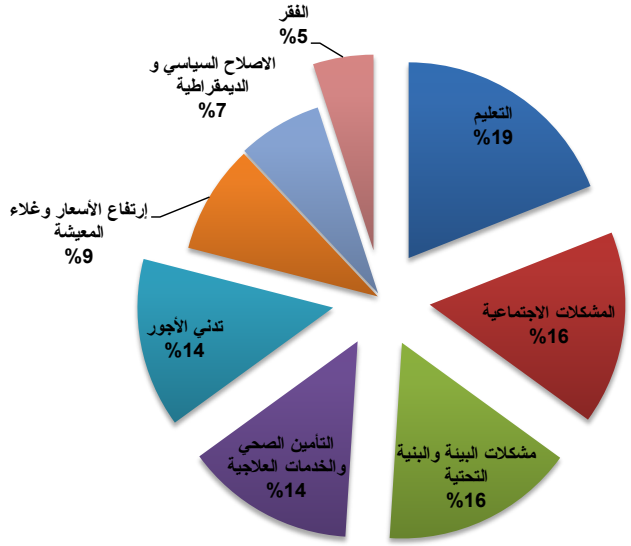

المحاور	العدد
تدني الأجور	8
التعليم	7
مشكلات البيئة والبنية التحتية	7
ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة	6
الاصلاح السياسي و الديمقراطية	6
المشكلات الاجتماعية	4
الفقر	3
التأمين الصحي والخدمات العلاجية	2
الفساد المالي والإداري	0
البطالة	0

7. كتلة التغير:

اهتمـام اعضـاء كتلة التغـير بدرجة أولى لمحور ارتفـاع الأسعار وغلاء المعيشة حيـث يمس شريحة واسعة مـن المجتمع الأردني وباجمـاع كلي لأعضـاء الكتلة 12 عضو وبنسبة عالية 21 %، وبالمرتبة الثانية محور تـدني الاجور بنسبة وصلت 17 %، وبالمرتبة الثالثة محور التعليم بنسبة 16 %، واحتل المرتبة الرابعة كلاً من محوري المشكلات الاجتماعية والمشكلات البيئية والبنية التحتية بنسبة 12% باهتمام 6 اعضاء من الكتلة، بينما محور الفساد المالي والإداري لم يكن من اهتمامات اعضاء الكتلة.

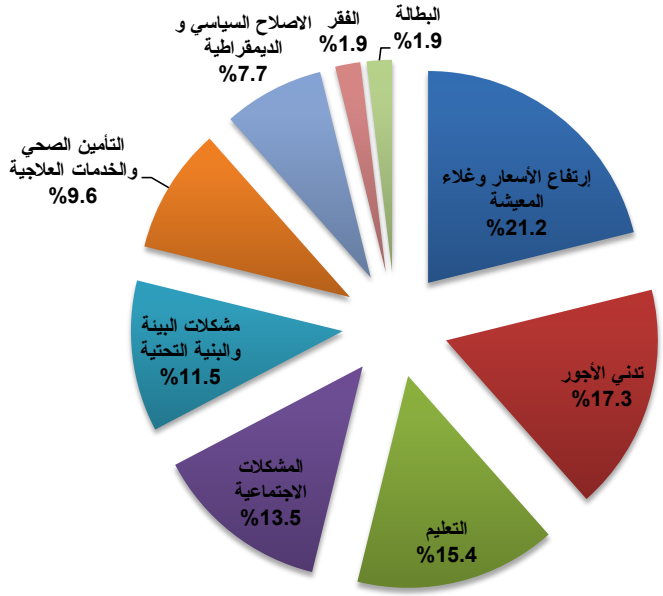

المحاور	العدد
تدني الأجور	12
التعليم	10
مشكلات البيئة والبنية التحتية	9
ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة	7
الاصلاح السياسي و الديمقراطية	7
المشكلات الاجتماعية	6
الفقر	5
التأمين الصحي والخدمات العلاجية	1
الفساد المالي والإداري	1
البطالة	0

توزيع المذكرات النيابية على المحاور والسياسات الوطنية

1. التعليم

بلـغ عدد المذكرات الموجهة 19 مذكرة منها (17 فردية، 2 جماعية)، تتعلق بموضوعات كالتراخيص لباصات المدارس الخاصة، وطلب النقل من مديريات التربية والتعليم للمعلمين، والسُلف المالية للمعلمين، وأسس التعينات بوزارة التربية والتعليم، والتعينات بالجامعـات لأعضاء الهيئة التدريسيـة، وإنصاف الطلبة الأردنيين الحاصلين على الشهـادات العليا، وتحسين الأوضاع المعيشية للمعلمين، وقضايا الخريجين.

2. تدني الأجور

بلـغ عـدد المذكرات الموجهـة 17 مذكرة منهـا (11 فردية، 6 جماعيـة)، وتتعلق بالموضعـات التالية: تحسين رواتـب المتقاعدين العسكريـين ومتقاعدي الضمان الاجتماعية وإعـادة النظر بالحد الادنى للأجور، وتعديل أوضـاع الصيادلة، واعتصام موظفي جريدة الرأي، وعلاوات المهندسين العاملين بالقطاع الحكومي، ومطالبة موظفي اسمنت الفحيص بحقوقهم.

3. مشكلات البيئة والبنية التحتية

حيث بلغت إجمالي المذكرات 16 مذكرة منها (11 فردية، 5 جماعية) تتعلق إيقاف تفويض أراضي وادي رم، خدمات اهالي قرى المغـيرات وأم صيـاح بتأمين الكهرباء والمياه، وتوصيل الخدمات وتعبيد الشوارع، واستملاك قطع الأراضي وتعديل قانون الأبنية، وتوسيع الطريق الواصل بين معان وحدود المدورة.

4. البطالة

بلغـت 13 مذكـرة، كانت بصفـة فردية تتعلق بموضوعات كعـودة موظفين لأمانة عمـان، وتوفير فرص عمـل مناسبة، وتعيينات ضمـن الوزارات والدوائر الحكوميـة، وتعينات بوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، وموظفي دائرة الاحوال المدنية والجوزات، وخريجي الجامعات، وخريجي معهد تكنولوجيا الأجهزة الطبية.

5. الفساد المالي والإداري

بلغـت 13 مذكرة تناولت مواضيع الفساد بشقيه المـالي والإداراي، والظلم والمساعدة ومطالبة الحقوق، والمطالبة بتزويد بصورة عـن الاتفاقيـات الموقعة مـع الحكومة الأردنية، واسـس التعينات، وهيئـة مكافحة الفسـاد، وتصويب بعص الـوزراء المخالفين، والمخالفات الإدارية في امانة عمان

6. الفقر

بلغـت 10 مذكـرات موجهة منهـا (8 فردية، 2 جماعية) وقـد تناولت القضايـا الاقتصادية والاجتماعيـة، وطلبات الاسترحام والحصـول علـى المساعدات المالية، والتنميـة الاجتماعية والمعونة الوطنيـة، وتحسين مستوى المعيشة للمواطـن الأردني، وإعادة النظر بتعليمات قطع المعونة عن الأسر الفقيرة.

7. المشكلات الاجتماعية

قـد تناولـت موضوعاتها الاسترحامات والاستدعاءات، وكذلك المشكلات الاجتماعية الناجمـة جراء فصل أو تدني الأجور لمعيل الأسـرة الأردنيـة ، وطلب استرحام من مواطن في العراق لدخولـه الأردن، ومتابعة السجناء الأردنيين بالدول المجاورة، والإفراج عن السجناء، ومنح أبناء عشائر الغياث الجنسية، ومراجعة سحب الأرقام الوطنية.

8. التأمين الصحي والخدمات العلاجية

بلغت 9 مذكرات منها (7 فردية ، 2 جماعية)، وكانت مواضيعها تتعلق بالمطالبة بإنشاء مركز صحي متخصص لطب الأسنان في مديرية صحة جنوب عمان، وتحسين أوضاع الأطباء والخدمات الطبية، وطلبات تكفيل العلاج للمواطنين، وتخفف من كلفة المعالجة لبعض المواطنين في بعض المستشفيات، تعديل اوضاع الصيادلة، وتحسين أوضاع الأطباء وحقوقهم.

9. ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة

بلغت 7 مذكرات منها (5 فردية، 2 جماعية) التي تناولت هذا الجانب كارتفاع السلع الغذائية والمواد التموينية، والكلف العلاجية، وتخفيف العبء الاقتصادي والأسعار، استقلالية فلس الريف والكهرباء، إعادة النظر بارتفاع أسعار المشتقات النفطية والطاقة.

10. الإصلاح السياسي و الديمقراطية

بلغت 4 مذكرات مناصفة بين الفردية والجماعية، بموضوعات تتعلق بإعادة النظر بقانون الاجتماعات العامة، وتشكيل لجان نيابية مؤقتة، وأيضاً إلغاء مدونة السلوك الإعلامي، والمطالبة ببث مناقشات النواب للرد على خطاب الثقة على التلفزيون الأردني الرسمي.

الحضور والغياب

تشير سجلات الحضور والغياب في مجلس النواب السادس عشر الى أن معدل حضور النواب في الدورة العادية الأولى بلغ 93.3 %، في حين بلغ معدل الغياب بعذر (3.5 %)، بينما بلغ معدل الغياب بدون عذر 3 %

معدل الحضور والغياب في الدورة العادية الأولى

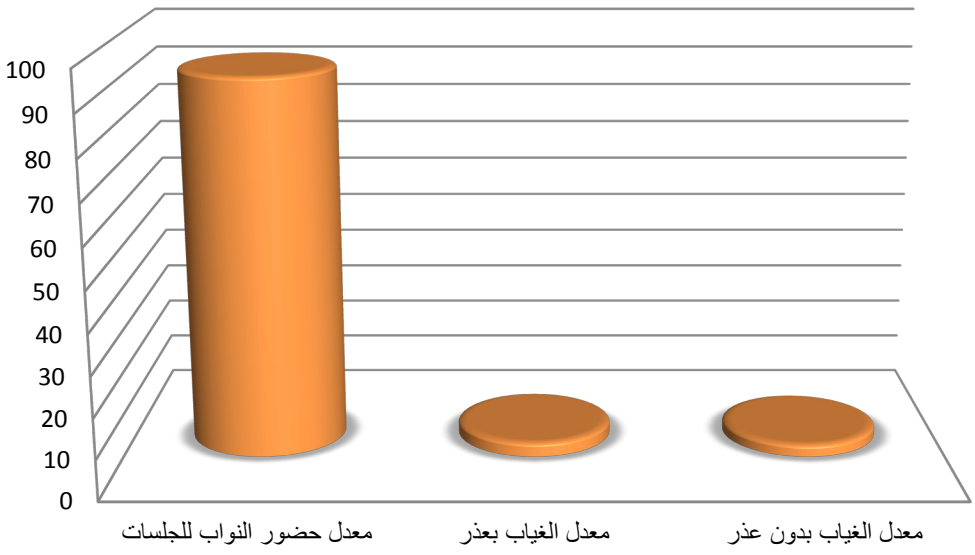

وأما عدد النواب الذين لم يسجلوا أي غياب سواء بعذر أو بدون عذر(22) نائب أي بنسبة 18.4 % من عدد اعضاء المجلس، وهم رئيس مجلس النواب (فيصل الفايز)، وجعفر العبدللات، و جميل النمري، وحابس الشبيب، وحسن صافي، وحسني الشياب، وخليل عطية، وخير العقرباوي ، ورعد بن طريف، وسالم الهدبان، وصالح درويش، وصالح وريكات، وعبدالله النويرات، عبد الناصر بني هاني، عبد الرحمن الحناقطة، وعلي الملكاوي، وفواز المناصير، محمد الشوابكة، ومحمد الكوز، نضال القطامين، ووصفي الرواشدة، وهدى أبورمان.

فيمـا رصد غيـاب 97 نائباً بعذر وبدون عذر بنسبة تمثـل 81.5 %من عدد اعضاء مجلس النواب، حيـث تراوحت غياباتهم بين غياب واحد وتسعة غيابات. وبلغت أعلى نسبة غياب للنواب الذين غابوا مرة واحدة فقط بنسبة 27.8 %من مجموع الغائبين.

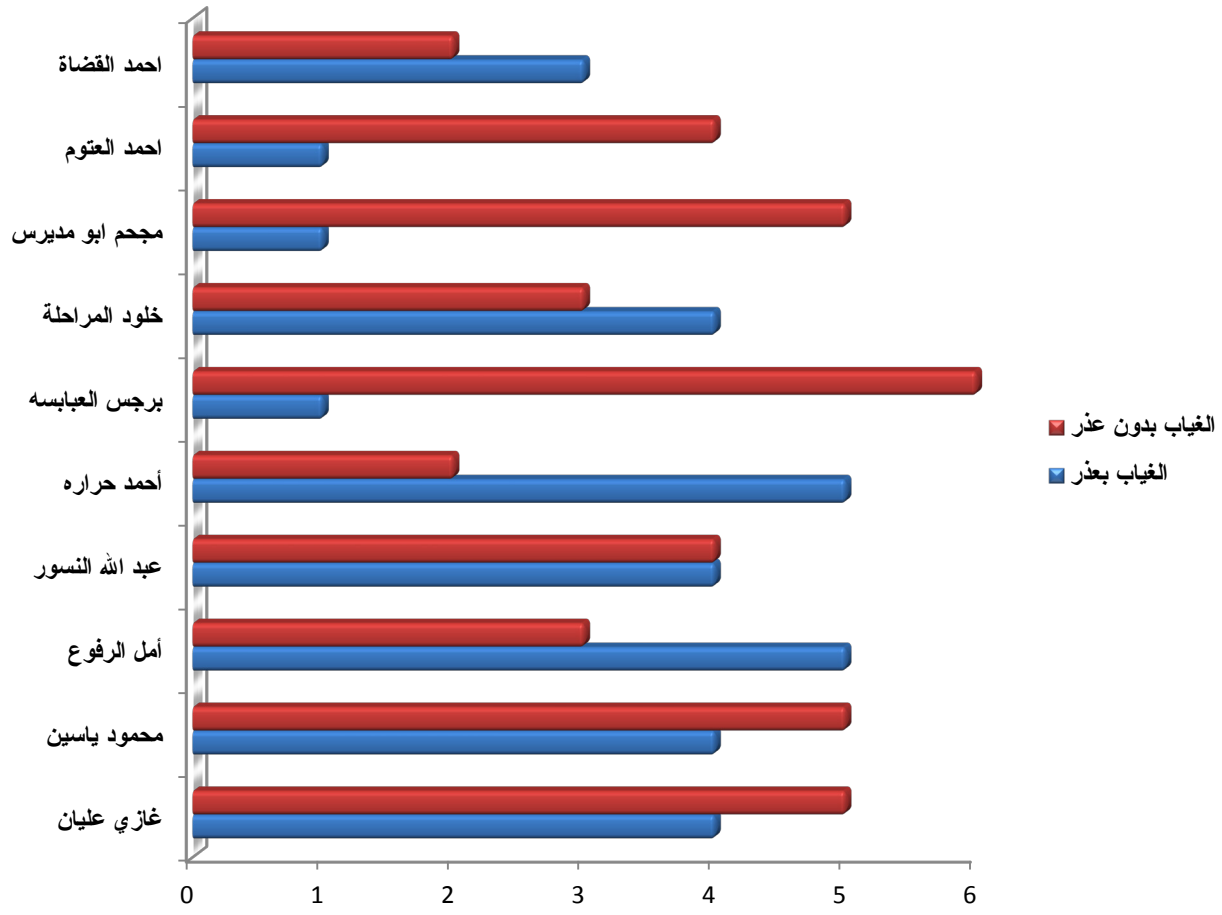

أمـا أعلـى نسبة غياب فكانـت للنائبان غازي عليان ومحمود ياسين بمجمـوع(9) غيابات، وبالمرتبة الثانيـة كلا من النائب أمل الرفـوع وعبدالله النسـور بـ (8)غيابات، وبالمرتبة الثالثـة كلاً من النواب أحمد حراره وبرجس العبابسـه وخلود المراحلة بواقع (7) غيابـات، وأما المرتبة الرابعة النائب مجحم أبو مدريس بواقع(6) غيابات، وبالمرتبة الخامسة النائب أحمد العتوم، وأحمد القضاة بواقع (5) غيابات.

أولاً: الغياب بعذر

بلغ عدد الغيابات بعذر بواقع (158) غياب أي بنسبة تمثل(53.9%)، حيث وصل عدد النواب الذين تقدموا للغياب بعذر (78) نائباً.

وسجـل كلاً مـن النائـب أحمـد حـرارة، وأمـل الرفـوع، ورديـنـة العطـي أعلـى نسبـة في قائمـة النـواب الذيـن سجلـوا غيابـاً بعـذر بمعـدل (5)غيابـات لـكل منهـم. وبالمرتبـة الثانيـة كلاً مـن النـواب محمـود ياسـين والنائـب عبـدالله النسـور، وخلـود المراحلـة ،وخلـف الهويمـل، ومحمـد الحلايقـة، وسامـي الحسنـات، وعبدالكـريم الدغمـي، ومجحـم الخريشـة بواقـع (4) غيابـات لـكل منهـم. وأمـا بالمرتبـة الثالثـة النـواب احمـد القضـاة، وميسـر السرديـة، ووفـاء بنـي مصطفى، وأحمـد الشقران، وبسـام العمري، وريم بـدران، وعواد محمد الزوايـدة، و محمد الردايـدة، وابراهيم الشديفات، و طلال المعايطة، ومصطفى شنيكات ،ومفلح الخزاعلة، ومنير صوبر بواقع (3) غيابات لكل منهم.

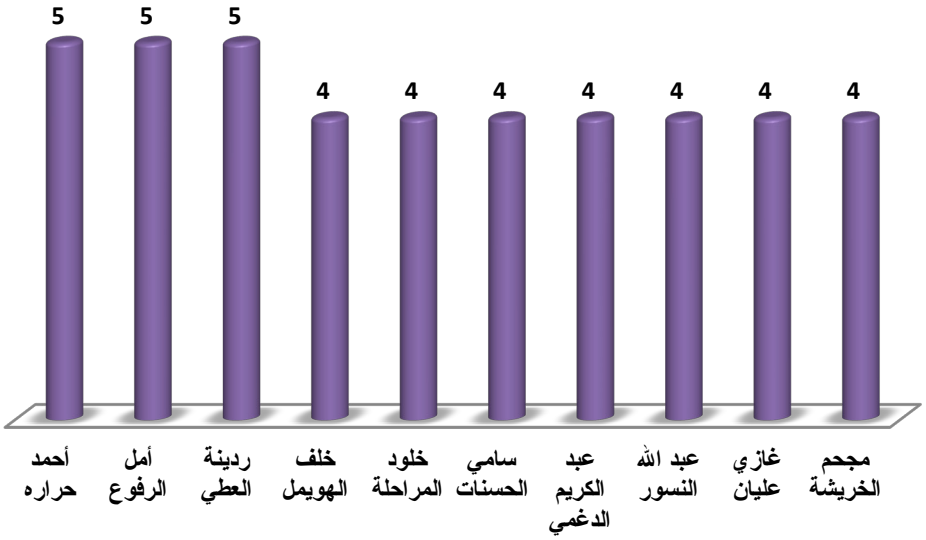

ثانياً : الغياب بدون عذر

بلـغ عـدد الغياب بدون عذر (135) غياباً أي بنسبـة (46 %)، حيث تصدر النائب برجس العبابسـة قائمة النواب الذين غابوا بـدون عذر بواقع 6 غيابـات، وبالمرتبة الثانية كلاً من النواب محمود ياسين ومجحم ابو مديرس وغازي العليان بـ واقع 5 غيابات لكل منهم ، وبالمرتبة الثالثة النواب عبدالله النسور وسلمى الربضي وأحمد العتوم بواقع 4 غيابات لكل منهم. وأما النواب يحيى عبيدات، ويحيى السعود، ونـاريمان الروسان فقد سجل كل منهم (3) غيابات

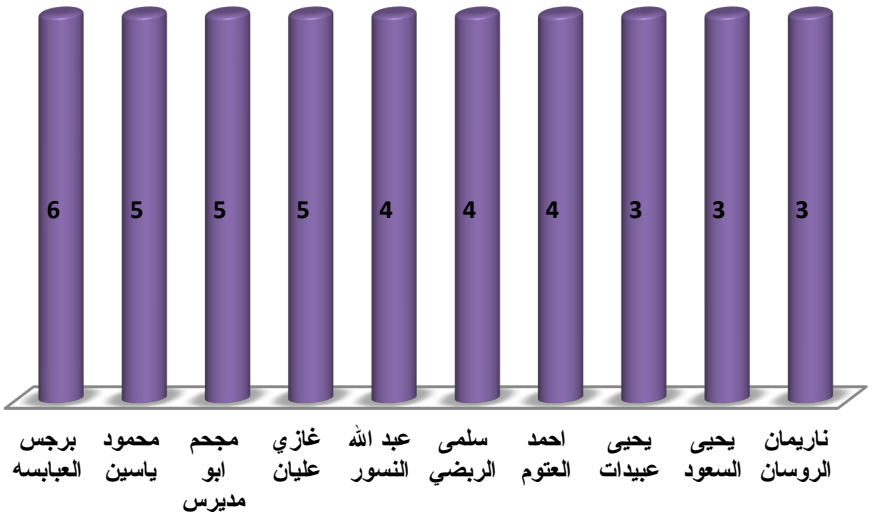

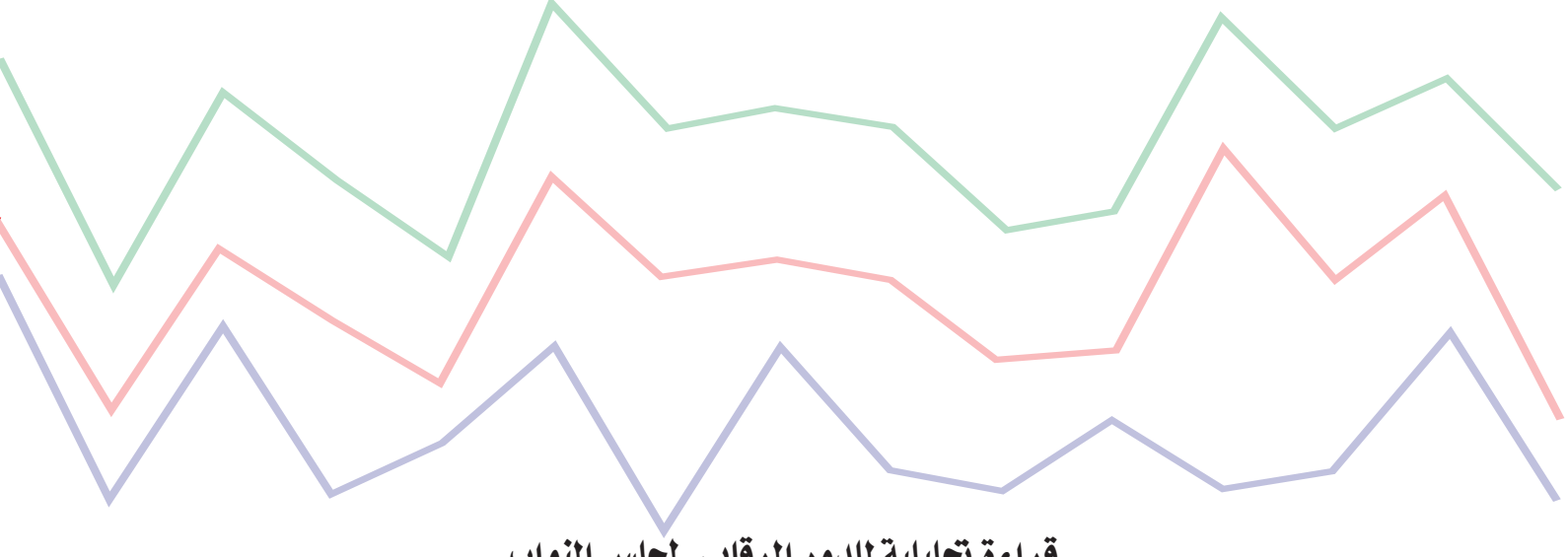

قراءة تحليلية للدور الرقابي لمجلس النواب
السادس عشر خلال الدورة العادية الأولى

الأسئلة والمذكرات النيابية والحضور والغياب